

كوّ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيئتجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠٤ / اتحادية / تمييز / ٢٠١٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٣/٧ من القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أتمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز/المدعى عليه/وزير الداخلية/إضافة لوظيفته وكيه العقيد الحقوقي صلاح جاسم محمد .
التميز عليه/المدعى /احمد عبدالله عبد وكلاته المحامين محمود نجم عبدالله وعنى السعيدى
وعبد العزيز سعود .

الإدعاء

ادعى المدعى (التميز عليه) بواسطة وكيله أمام محكمة بداءة الزاب بأنه سبق وان قامت المديرية العامة للتسجيل الجنائي التابعة لدائرة المدعى عليه (التميز)/إضافة لوظيفته بتأشير قيد جنائي وفق أحكام المادة (٤٤٤/ج.ع) ضد المدعى واعتباره محكوماً لمدة خمسة عشر سنة في عام (١٩٩٦) حسب مقتبس الحكم الصادر من محكمة جنايات صلاح الدين في حينها ، وقد فوجى المدعى بهذا القيد الذي الحق به ضرراً كبيراً لانه لا يستند الى أي حقائق قانونية او واقعية حسب ما جاء بالادعاء ، أقام المدعى دعواه بواسطة وكيله بتاريخ ٢٠١١/٧/١٧ طالباً فيها الحكم باتزام المدعى عليه بدفع تعويض عن الضرر المادي والادبي الذي لحق به والذي يقدره بمبلغ (٨٥٠٠٠٠٠٠٠٠) ثمان مائة وخمسون مليون دينار عراقي ، كما وطلب الحكم بالغاء القيد المؤثر في المديرية العامة للتسجيل الجنائي التابعة لدائرة المدعى عليه / إضافة لوظيفته والزامه بالغاء القيد ورفع من سجلات وحاسبات المديرية العامة للتسجيل الجنائي ، ونتيجة المرافعة الحضورية العننية أصدرت محكمة بداءة الزاب بتاريخ ٢٠١١/٨/١١ وبعدد اضبارة (٨٥٦/ب/٢٠١١) حكماً يقضي برد دعوى المدعى فيما يتعلق بطلبه بالتعويض المطالب به والمذكور اعلاه لعدم وجود ضرر اصاب المدعى وانحكم باتزام المدعى عليه/إضافة لوظيفته بالغاء اسم المدعى من سجلات مديرية التسجيل الجنائي في وزارة الداخلية لعدم صحتها وعدم وجود قرار حكم صادر بحق المدعى بهذا الخصوص وتأشير ذلك في سجلات مديرية التسجيل الجنائي بعد اكتساب الحكم الدرجة القطعية ، طعن رئيس الادعاء العام بالقرار انف الذكر طعناً

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالأي نيئتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠٤/اتحادية/تمييز/٢٠١٣

لمصلحة القانون وبناءً على الطعن المذكور قررت محكمة التمييز الاتحادية بموجب القرار العدد (٥٥/هيئة الطعن لمصلحة القانون/٢٠١٢) بتاريخ ٢٠١٢/٦/٦ بقبول الطعن لمصلحة القانون ونقض الحكم المطعون فيه بقدر تعلق الامر بالقيء الجنائي واعادة الدعوى لمحكمتها لاحتها الى محكمة القضاء الاداري لان الدعوى اصبحت متعلقة فقط بطئب رفع القيء لجنائي بعد ان رد طلب التعويض واكتسب قرار الرد درجة البتات ، ونتيجة القرار المذكور قررت محكمة استئناف كركوك الاتحادية بعد ان وردت اليها الدعوى الابتدائية منقوضة من محكمة التمييز الاتحادية للأسباب الواردة بالقرار الصادر المذكور بموجب محضر جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٥ احوالة الدعوى الى محكمة القضاء الاداري لتتظر فيها حسب الاختصاص الوظيفي ، ونتيجة المرافعة الحضورية العينية اصدرت محكمة القضاء الاداري بتاريخ ٢٠١٣/٢/٦ ويعد الاضبارة المرقمة (٢٠١٢/ق/٢٦٦) حكماً بالاتفاق يقضي بالزام المدعى عليه بحذف القيد في سجل مديرية التسجيل الجنائي بحق المدعي والمستند الى قرار محكمة جنابات صلاح الدين المرقم (٧٨/ج/٩٣) في ١٩٩٦/٧/١٦ ، طعن المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة في ٢٠١٣/٢/١٨ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، وندى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون لتغلل والاسباب الواردة فيه حيث تأيد لمحكمة القضاء الاداري بحكمها المميز ان المعلومات المثبتة في السجل الجنائي ضد (المدعى) المميز عليه تخالف المعلومات الواردة في قرار الحكم المرقم (٨٧/ج/١٩٩٣) من حيث تاريخ وقوع الحادث حيث ورد في استمارة السوابق ان الحادث وقع في ١٩٩٤/١٢/١٢ في حين ورد في القرار ان الحادث وقع في ١٩٩٢/٢/١٨ وان الحكم صدر عن موضوع يختلف عن الموضوع المدعى به . يضاف الى ان احوالة المتهم من فاضي التحقيق الى محكمة الجنابات كان بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٧ اي بتاريخ سابق على وقوع الجريمة لذلك وجدت محكمة القضاء الاداري ان قرار الحكم المبرز من قبل وكيل المدعى عليه (المميز) لا يصلح ان يكون اساساً للمعلومات الواردة في السجل الجنائي

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيئتيحادي



جمهورية العراق
المعظمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠٤ / اتحادية / تميريز / ٢٠١٣

المقيدة ضد (المدعي) المميز عليه لختلاف تاريخ وموضوع الحكم عن المعلومات المثبتة بحق المدعي في السجل الجنائي . وانتهت المحكمة الى ان الاصل براءة الذمة وان من يدعي العكس عليه تقديم الدليل ، ولان الدليل المبرر في الدعوى لا يصلح ان يكون اساساً لاثبات مالمسب الي المدعي من تهمة سرقة سيارة والحكم عليه من محكمة جنابات صلاح الدين بحكمها المرقم (١٩٩٣/ج/٧٨) المؤرخ في ١٦/٧/١٩٩٦ . وانتهت المحكمة الى انحكم بالزام المدعي عليه بحذف القيد من سجل مديرية التسجيل الجنائي بحق المدعي (احمد عبدالله عبد خلف حسين الجبوري) المستند على قرار محكمة جنابة صلاح الدين المرقم (١٩٩٣/ج/٧٨) المؤرخ ١٦/٧/١٩٩٦ وتحصيل المدعي عليه انصاريف واتعاب المحاماة فكان قرارها صائباً قرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية لانها كانت موضوع تدقيق ومناقشة مستفيضة في الحكم المميز وصكر القرار بالاتفاق في ٧/٣/٢٠١٣ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد ببيان

العضو
محمد صائب النقشبندی

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن